

العنوان:	التقويم في الفقه الإسلامي
المؤلف الرئيسي:	الخضير، محمد بن عبدالعزيز بن ابراهيم
مؤلفين آخرين:	الركبان، عبدالله بن علي بن محمد(مشرف)
التاريخ الميلادي:	1992
موقع:	الرياض
الصفحات:	1 - 550
رقم MD:	527788
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
اللغة:	Arabic
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
الكلية:	كلية الشريعة
الدولة:	السعودية
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	الفقه الإسلامي، التقويم ، المذاهب الفقهية
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/527788



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية الشريعة بالرياض
قسم الفقه

التقويم في الفقه الإسلامي

رسالة ماجستير
إعداد
محمد بن عبدالعزيز بن إبراهيم الخضير
(المعيد بالكلية)

إشراف
فضيلة الشيخ الدكتور / عبدالله بن علي بن محمد الركبان
(الأستاذ بالكلية)



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية الشريعة بالرياض
قسم الفقه

التقويم في الفقه الإسلامي

رسالة ماجستير
إعداد
محمد بن عبدالعزيز بن إبراهيم الخضير
(المعيد بالكلية)

إشراف
فضيلة الشيخ الدكتور / عبدالله بن علي بن محمد الركبان
(الأستاذ بالكلية)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١)

المقدمة

الاستفتاح :

إن الحمد لله ، نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ، ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون » .^(١) « يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة ، وخلق منها زوجها ، وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً ، واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ، إن الله كان عليكم رقيباً »^(٢) . « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً . يصلح لكم أعمالكم ، ويغفر لكم ذنوبكم . ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً »^(٣) .

أما بعد ؛ فلقد كان من نعم الله عليّ أن وفقني للالتحاق طالباً بكلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، ثم عينت معيداً فيها ؛ لأحظى بشرف الالتحاق بالدراسات العليا . وذلك من فضل الله . « وكان فضل الله عليك عظيماً »^(٤) .

(١) الآية : ١٠٢ من سورة : آل عمران .

(٢) الآية الأولى من سورة : النساء .

(٣) الآيتان : ٧٠ و ٧١ من سورة : الأحزاب .

(٤) من الآية : ١١٣ من سورة : النساء .

(ب)

اختيار الموضوع :

مأن اجتزت السنة التمهيدية -بتوفيق من الله- حتى شرعت في البحث عن موضوع ؛ لتسجيله في قسم الفقه بهذه الكلية المباركة ؛ للحصول على درجة الماجستير . ولقد حرصت على أن يكون الموضوع متصفاً بالشمولية في مادته العلمية ؛ ليكون أكثر نفعاً للباحث ، وأن يكون مهماً في مسائله ، دقيقاً ، محدداً ؛ لينتفع به من يقرؤه . فهداني الله إلى موضوع أحسب أنه يحمل تلك المزايا؛ وهو بعنوان : (التقويم في الفقه الإسلامي) . فاستشرت في تسجيله بعض أساتذتي الأفاضل ، فاستحسنوه ، وأشاروا علي بتسجيله ، وشجعوني على ذلك ، وأسدوا إليّ توجيهاتهم حول الموضوع ، وخطّة البحث فيه . ولقد كان في مقدمة هؤلاء الأساتذة فضيلة الشيخ الدكتور / عبدالله بن علي الركبان (الأستاذ بالكلية) الذي قدر لي فيما بعد أن أحظى بإشرافه عليّ في إعداد هذا البحث . فشكر الله لهم جميعاً ، وجزاهم عني خيراً .

أسباب اختيار الموضوع :

١- أهميته في حياة الناس . و تأتي هذه الأهمية من كونه يتناول أمراً حيويّاً بكثير وقوعه في حياة الناس ؛ فإن التقويم مما تدعو الحاجة إليه في كل عصر ، ومصر . ومقادير القيم متفاوتة من زمن لزمان ، ومن مكان لآخر - حسب تفاوت أحوال الناس وظروف حياتهم - . ومن هنا تبرز الحاجة إلى الحديث عن هذا الموضوع ، مع التركيز على الجانب التقعيدي من خلال وضع الأسس والضوابط للتقويم ؛ ليكون هذا البحث منسجماً مع ذلك التفاوت في القيم الناتج عن تفاوت أحوال الناس ، فيلبي حاجة الناس في كل زمان ومكان - بإذن الله - .

كما تأتي أهمية هذا الموضوع - أيضاً - من خلال تناوله لجوانب مختلفة في حياة

(ج)

- المسلم ؛ من عبادات ، ومعاملات ، وغيرها . وذلك فيما يدخل تحت نطاقه .
- ٢- تناوله لمسائل متفرقة ، وجزئيات متعددة منتشرة في شتى أبواب الفقه . وهذا يكسبه صفة الشمولية من ناحية ، ومن ناحية أخرى يدفع الباحث إلى الاطلاع على تلك المسائل ، وتعلمها . وفي هذا خير كثير - بإذن الله - .
- ٣- ارتباط الموضوع - في مجمل مباحثه ، ومسائله - ارتباطاً وثيقاً بقواعد الفقه ، وأصوله . وهذا يستدعي الاطلاع على تلك القواعد ، وتأملها ؛ لربط الفروع بقواعدها . وهذا شيء حسن ، ينفع الباحث ، والقاريء .
- ٤- عدم وجود كتابات سابقة في هذا الموضوع بالشكل الذي أرغب في إخراجه عليه - حسب علمي - ؛ فقد تأملت سجلات الموضوعات ، وأدلة الرسائل العلمية ، فلم أقف على شيء من ذلك . وهذا يضفي عليه صفة الجدة .

خطة البحث :

انتظمت خطة البحث في : مقدمة ، وتمهيد ، وخمسة فصول ، وخاتمة . وتفصيل ذلك على النحو الآتي :

١- **المقدمة** : وتتضمن الافتتاحية ، والإعلان عن الموضوع ، وأسباب اختياره ، وخطة البحث ، ومنهجه ، وكلمة شكر .

٢- **التمهيد** : وفيه أربعة مباحث :

الباب الأول : في تعريف التقويم في اللغة ، والاصطلاح .

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : في تعريف التقويم في اللغة .

وفيه فرعان :

(د)

الفرع الأول : في التركيب الصرفي لكلمة : تقويم .

الفرع الثاني : في معناها اللغوي .

المطلب الثاني : في تعريف التقويم في الاصطلاح .

المبحث الثاني : في الفرق بين التقويم وما قد يظن أنه يشابهه .

المبحث الثالث : في أدلة مشروعية التقويم .

المبحث الرابع : في حكم التقويم .

٣ - الفصول : وهي خمسة - كما سبق ذكره - :

الفصل الأول : في مقتضيات التقويم ، ومجالاته .

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : في مقتضيات التقويم .

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : في أداء القيمة في المضمونات .

وفيه فرعان :

الفرع الأول : في تعريف الضمان لغة ، واصطلاحاً .

وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : في تعريف الضمان لغة .

المسألة الثانية : في تعريف الضمان اصطلاحاً .

الفرع الثاني : في أسباب الضمان .

وفيه خمس مسائل :

المسألة الأولى : في العقد .

(٥)

المسألة الثانية : في وضع اليد .

المسألة الثالثة : في الإلتاف .

المسألة الرابعة : في الحيلولة .

المسألة الخامسة : في الغرور .

المطلب الثاني : في نزع الملكية .

المطلب الثالث : في مقتضيات متفرقة .

وفيه أربعة فروع :

الفرع الأول : في التقويم لمعرفة مقدار الأرض .

الفرع الثاني : في التقويم في زكاة العروض .

الفرع الثالث : في تقويم المسروق لمعرفة بلوغه النصاب من عدمه .

الفرع الرابع : في التقويم لإفراز بعض الحقوق عن بعض .

المبحث الثاني : في مجالات التقويم .

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : في تقويم الأعيان .

المطلب الثاني : في تقويم المنافع .

المطلب الثالث : في تقويم ما أصله غير متقوم .

الفصل الثاني : في الأمور المعتمدة عند التقويم .

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : في الوقت والمكان الاعتبارين في القيمة .

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : في الوقت الاعتبار في القيمة .

(د)

وفيه خمسة فروع :

الفرع الأول : في الوقت المعتبر في القيمة في زكاة عروض التجارة .

وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : في الوقت المعتبر في قيمة عروض التجارة لاعتبار كمال النصاب فيها .

المسألة الثانية : في الوقت المعتبر في قيمة عروض التجارة لإخراج زكاتها .

الفرع الثاني : في الوقت المعتبر في القيمة في جزاء قتل الصيد في الحرم ، أو

حال الإحرام .

وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : في الوقت المعتبر في القيمة في جزاء قتل الصيد الذي لا مثل له .

المسألة الثانية : في الوقت المعتبر في القيمة في جزاء قتل الصيد الذي له مثل إذا

اختار قاتله الإطعام ، أو الصيام .

الفرع الثالث : في الوقت المعتبر في القيمة في المغصوب إذا أتلفه الغاصب ، أو

تلف تحت يده .

وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : في الوقت المعتبر في القيمة في المغصوب المثلي إذا أتلفه الغاصب

، أو تلف تحت يده ، وتعذر مثله .

المسألة الثانية : في الوقت المعتبر في القيمة في المغصوب القيمي إذا أتلفه

الغاصب، أو تلف تحت يده .

الفرع الرابع : في الوقت المعتبر في القيمة في المتلف بلا غصب .

وفيه مسألتان :

(ز)

المسألة الأولى : في الوقت المعتبر في القيمة في المتلف المثلي إذا تعذر مثله .

المسألة الثانية : في الوقت المعتبر في القيمة في المتلف القيمي .

الفرع الخامس: في الوقت المعتبر في قيمة المسروق للتحقق من بلوغه النصاب .

المطلب الثاني : في المكان المعتبر في القيمة .

وفيه خمسة فروع :

الفرع الأول: في المكان المعتبر في قيمة عروض التجارة لإخراج زكاتها .

الفرع الثاني: في المكان المعتبر في القيمة في جزاء قتل الصيد في الحرم ، أو

حال الإحرام .

وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : في المكان المعتبر في القيمة في جزاء قتل الصيد الذي لا مثل له.

المسألة الثانية : في المكان المعتبر في القيمة في جزاء قتل الصيد الذي له مثل إذا

اختار قاتله الإطعام ، أو الصيام .

الفرع الثالث: في المكان المعتبر في القيمة في المغصوب إذا أتلفه الغاصب ، أو

تلف تحت يده .

وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : في المكان المعتبر في القيمة في المغصوب المثلي إذا أتلفه الغاصب

، أو تلف تحت يده ، وتعذر مثله .

المسألة الثانية : في المكان المعتبر في القيمة في المغصوب القيمي إذا أتلفه

الغاصب ، أو تلف تحت يده .

الفرع الرابع: في المكان المعتبر في القيمة في المتلف بلا غصب .

وفيه مسألتان :

(ج)

المسألة الأولى : في المكان المعتبر في القيمة في المتلف المثلي إذا تعذر مثله .

المسألة الثانية : في المكان المعتبر في القيمة في المتلف القيمي .

الفرع الخامس : في المكان المعتبر في قيمة المسروق للتحقق من بلوغه النصاب .

المبحث الثاني ، في الأمور التي تراعى عند تقويم الشيء .

المبحث الثالث ، فيما يكون به التقويم .

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : فيما يكون به التقويم في الرويات .

المطلب الثاني : فيما يكون به التقويم في غير الرويات .

وفيه ثلاثة فروع :

الفرع الأول: فيما يكون به تقويم عروض التجارة .

الفرع الثاني: فيما يكون به تقويم جزاء الصيد .

الفرع الثالث: فيما يكون به تقويم المغصوب والمتلف .

الفصل الثالث ، في المقومين .

وفيه مبحثان :

المبحث الأول ، في نصب المقوم ، وشروطه .

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : في نصب المقوم .

المطلب الثاني : في شروط المقوم .

المبحث الثاني ، في اختلاف المقومين .

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : في اختلاف المقومين إذا تعلق بالتقويم حد .

(ط)

المطلب الثاني : في اختلاف المقومين إذا لم يتعلق بالتقويم حد .
الفصل الرابع : في حجية التقويم ، وما يترتب عليه من الأحكام .
وفيه مبحثان :

المبحث الأول : في درجة حجية التقويم .

المبحث الثاني : فيما يترتب على التقويم من الأحكام .

الفصل الخامس : في مبطلات التقويم .

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : في إبطال التقويم بالاعتراض .

المبحث الثاني : في إبطال التقويم بالنقض ؛ لوجود مقتضٍ لذلك .

المبحث الثالث : في إبطال التقويم برجوع المقومين ، أو أحدهم .

المبحث الرابع : في أثر تغير الأسعار في إبطال التقويم .

٤ - الخاتمة : وفيها أذكر أهم نتائج هذا البحث .

منهج البحث :

سرت في بحث هذا الموضوع على منهجٍ أجمله في النقاط الآتية :

أولاً - ما يتعلق بجمع مادة البحث :

جمعت مادة هذا البحث من مظانها في كتب التفسير ، والحديث وشروحه ، والفقهاء

وقواعده وأصوله - حسب ما أمكنني - .

ثانياً - ما يتعلق بعرض المسائل :

عرضت المسائل الفقهية وفق المنهج الآتي :

أ - المسائل التي لا أقف على خلاف فيها أوردها مبيناً الحكم فيها ، ودليله .

(٤)

ب - المسائل التي أجد فيها خلافاً بين العلماء أتحدث عنها من خلال المراحل الآتية :

- ١- أحرر محل النزاع في المسألة - إذا اقتضى الحال ذلك - .
 - ٢- أذكر الأقوال فيها مرتبة حسب أسبقية زمن مذهب صاحب القول . مقتصراً على المذاهب الأربعة - غالباً - ، وربما ذكرت قول الظاهرية، أو بعض علماء السلف - أحياناً- .
وقد أنقل عن أصحاب الأقوال بعض النصوص ؛ توثيقاً للقول . وذلك في بعض المسائل ؛ جمعاً بين الطريقة الاستنتاجية وطريقة التدعيم بالنصوص . وأما المسائل التي لا أجد فيها كلاماً للفقهاء ، فإنني أخرجها على نظائرها عندهم - حسب استطاعتي - .
 - ٣- أذكر - أحياناً - سبب الخلاف في المسألة .
 - ٤- أذكر بعد كل قول أدلته ، أو ما يمكن أن يستدل له به . مرتباً الأدلة حسب الأولوية ؛ فبدأ بالآيات ، ثم الأحاديث ، ثم الآثار ، ثم الأدلة العقلية - حسبما يتوافر من ذلك - .
 - ٥- أبين وجه الاستدلال بالدليل إذا لم يكن واضحاً .
 - ٦- أذكر عقب كل دليل مانوقش به ، أو ما يمكن أن يناقش به ، ثم أعقب المناقشة بما أجيب به عنها ، أو ما يمكن أن يجاب به .
 - ٧- أرجع ما يظهر لي رجحانه من الأقوال في المسألة ، مبيناً سبب الترجيح - غالباً- .
 - ٨- أبين ثمرة الخلاف في المسألة إذا لم تكن واضحة .
- ثالثاً - ما يتعلق بالعزو ، والتخريج :

أ - أما الآيات فإنني أعزوها إلى السور التي وردت فيها بذكر رقم الآية ، واسم السورة التي هي فيها .

ب - وأما الأحاديث ، والآثار فما كان منها في أحد الصحيحين فإنني أقتصر على تخريجه منه بذكر اسم الكتاب ، والباب ، والجزء ، والصفحة ، ورقم الحديث - إن كان

(ك)

له رقم - ، واسم الصحابي الذي رواه . وأما ما لم يكن في أحد الصحيحين فإني أخرج على نحو ما سبق ، ثم أذكر ما حكم به عليه من صحة ، أو ضعف - ما أمكن - . وذلك باستثناء أدلة مشروعية التقويم : فإني أوليها عناية خاصة في التخريج .

رابعاً - ما يتعلق بالتراجم :

أترجم للأعلام الذين يرد ذكرهم في صلب البحث بتراجم مختصرة أذكر فيها اسم العلم كاملاً ، وتاريخ ميلاده ووفاته ، وبعض مؤلفاته - حسبما يتيسر من ذلك - . وذلك لمن عدا الخلفاء الراشدين ، والأئمة الأربعة (أصحاب المذاهب).

خامساً - ما يتعلق بالتعريفات :

أذكر معاني الألفاظ الغريبة التي تحتاج إلى إيضاح ، من غير توسع في ذلك . هذا ؛ وقد ألحقت بالبحث فهرس تعين على الإفادة منه ، وتكشف عن موضوعاته . وتشمل هذه الفهارس ما يأتي :

- ١- فهرس الآيات .
- ٢- فهرس الأحاديث .
- ٣- فهرس الآثار .
- ٤- فهرس الألفاظ الغريبة .
- ٥- فهرس الأعلام المترجم لهم .
- ٦- فهرس المراجع .
- ٧- فهرس الموضوعات .

كلمة شكر :

أتوجه بالشكر - أولاً - إلى الله (تعالى) على تيسيره ، وتوفيقه . فلولا عونه لما تمكنت من إخراج هذا البحث . وهذا بعض نعمه الظاهرة والباطنة « وإن تعدوا نعمة الله

(J)

لا تحصرها «^(١). فله الفضل والمنة (جل وعلا) .

ثم أشكر والديّ الكريمين على ما بذلا من جهد ، ومال ، ووقت ، وتضحية في سبيل تربيّتي ، وتعليمي . فأشكرهما شكراً جزيلاً ، وأسأل الله (تعالى) أن يجزيهما عني خير الجزاء ، ويعظم أجرهما ، ويحفظهما ، ويلبسهما لباس الصحة والعافية ، ويمنّ عليهما برضاه .

كما أتوجه بشكري ، وتقديري إلى من كان له الفضل - بعد الله - في إخراج هذا البحث بهذه الصورة ، وهو فضيلة الشيخ الدكتور / عبدالله بن علي بن محمد الركبان (الأستاذ بكلية الشريعة بالرياض) المشرف على إعداد البحث ؛ حيث رعى هذا البحث منذ أن كان فكرة حتى استوى على سوقه . وكان طيلة فترة إعداد البحث يجود عليّ بتوجيهاته السديدة ، وآرائه القيّمة بما أوتي من فهم دقيق ، وعقلية فذة نيّرة . فمُنحني من علمه ووقته الشيء الكثير . كل ذلك مع تواضع جمّ ، وأدب رفيع ، وخلق عالٍ . وهذا دأبه مع كل من استشاره ، واسترشد بأفكاره من الباحثين ، وطلبة العلم . فأشكره شكراً جزيلاً ، وأسأل الله (تعالى) أن يجزيه عني وعن الباحثين خير الجزاء ، وأن يبارك له في علمه ، وعمره ، وذريته .

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى فضيلة الشيخ الدكتور / عبدالله بن سعد بن محمد الرشيد (رئيس قسم الفقه بكلية الشريعة بالرياض) على ما أحاطني به من رعاية ، وتوجيه ، وما قدم لي من عون معنوي ، وتشجيع ، منذ أن كنت طالباً في البكالوريوس حتى اليوم . فأسأل الله (تعالى) أن يجزيه عني خيراً ، وأن يبارك له في علمه ، وعمره

(١) من الآية : ٣٤ من سورة : إبراهيم .

(م)

، وأن يريه من ذريته ما يقر عينه ، ويشلج صدره .
كما أشكر أصحاب الفضيلة أعضاء قسم الفقه بكلية الشريعة بالرياض ، وجميع المسؤولين في الكلية ، وفي مقدمتهم فضيلة عميدها ووكيلها ، على ما قدموه ويقدمونه من عون ، وتسهيل للباحثين خاصة ، وطلبة العلم عامة .
وأشكر - أيضاً - المسؤولين في هذه الجامعة المباركة على ما يبذلون به من مهمات جسيمة في سبيل قيام هذه الجامعة الميمونة بوظيفتها السامية في خدمة الأمة الإسلامية .

كما أتوجه بالشكر - أيضاً - لفضيلة عميد كلية الشريعة بالرياض - سابقاً - معالي الدكتور / عبدالعزيز بن عبدالرحمن السعيد (الرئيس العام لهيئات الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر بالمملكة العربية السعودية - حالياً -) ، وفضيلة وكيل الكلية للدراسات العليا - سابقاً - الشيخ / عبدالرحمن بن عبدالعزيز الداود (المستشار بالرئاسة العامة لهيئات الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر - حالياً -) على ما قدماه لي من تسهيل ، وتشجيع أثناء فترة وجودهما بالكلية .

كما أتوجه بالشكر - أيضاً - لصاحب الفضيلة الشيخ / عبدالله بن عبدالرحمن الغديان (عضو اللجنة الدائمة للإفتاء ، وعضو هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية) على ما أسداه لي من نصح وتوجيه حول البحث ومراجعته .

أسأل الله (تعالى) التوفيق للحق والصواب ، وأسأله العلم النافع الذي يهدي إلى العمل الصالح . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين نبينا محمد ، وعلى آله ، وصحبه أجمعين .

الباحث